سبط ابن الجوزي

(ت٦٥٤هـ)

١- قال الشيخ **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص١٢٨):

«معروف بالمجازفة».

٢- وقال في «التنكيل» (١/ ١٢٩):

«ليس بعمدة».

٣- وفيه (١/ ٣٣٥):

«كثير التصرف في الحكايات».

٤- وقال فيه (١/ ١٣٥):

«استمعْ لسبط ابن الجوزي وتصرفه، قال الذهبي في «الميزان»:

«يوسف بن قُزْغُلي الواعظ المؤرخ شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي، روى عن جده وطائفة وألَّف «مرآة الزمان» فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترفَّض، وله في ذلك مؤلف... قال الشيخ محيي الدين... لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رَحِمَهُ اللهُ؛ كان رافضيًّا.

قلت: كان بارعًا في الوعظ ومدرسًا للحنفية».

أقول: قد تقدم أنه كان حنبليًّا، ثم تحنف في الصورة الظاهرة على ما قاله مذيل مرءاته لأجل الحظوة عند الملك عيسى بن أبي بكر بن أيوب الذي يلقبه الكوثري» عالم الملوك الملك المعظم» فإن هذا الملك كان أهله شافعية فتحنف وتعصب...

فأما السبط فقد مرَّ عن الذهبي ما علمت، ومن طالع «المرآة» علم صدق الذهبي فيما يتعلق بالحكايات المنكرة والمجازفات ولاسيما فيما فيه مدح لنفسه، ويظهر من «المرآة» ما يوافق قول صاحب الذيل عليها أنه إنما تحنف في الصورة الظاهرة، وكذلك لا يظهر منها أنه رافضي، فكأنه إنما ألَّف كتابه في الترفض تقربًا إلى بعض الرافضة من أصحاب الدنيا.

فهذا المجازف اتصل بالملك عيسى، وقد عرفت بعض حاله في التعصب، فتحنف السبط إرضاء له، وألَّف كلٌّ منهما ردًّا على الخطيب كما مر في ترجمة أحمد بن الحسن بن خيرون، وحاول السبط التقرب إلى عيسى بذم الخطيب، وذكر حكاية ابن طاهر[1] فزاد فيها.

قال الأستاذ (ص١٢): «قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان»: قال محمد بن طاهر المقدسي: لما هرب الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري إليها قدم دمشق فصحبه حدثٌ صبيحُ الوجه كان يختلف إليه، فتكلم الناس فيه وأكثروا حتى بلغ والي المدينة وكان من قبل المصريين شيعيًّا، فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله وكان صاحب الشرطة سنيًّا فهجم عليه فرأى الصبي عنده وهما في خلوة فقال للخطيب: قد أمر الوالي بقتلك وقد رحمتك... فأخرجوه فمضى إلى صور واشتد غرامه بذلك الصبي...».

فيقال لهذا الجانف المجازف: توفي ابن طاهر قبل أن يولد جدك، فمن أين لك هذه الحكاية عنه على هذا اللون؟ قد حكاها غيرك عن ابن طاهر حتى ياقوت مع شدة غرامه بالحكايات الفاجرة حتى في ترجمة الكسائي فلم يذكروا فيها ما ذكرت، بل نقلها خليلك الملك عيسى في رده على الخطيب (ص٢٧٧) من خط ابن طاهر كما قال، ولم يذكر هذه الزيادة ولا ما يشير إليها. استفدت هذه من ترجمة الخطيب للدكتور يوسف العش. وكانت القصة وابن طاهر سنه تسع سنين ولم يكن بدمشق فممن سمع الحكاية؟ لم يسمعها على هذا الوجه من مكي الرميلي فإنه حكى ما سمعه من مكي على غير هذا، وقد تقدم حال مكي بما يعلم أنه يمتنع أن يحكيها على هذا الوجه أو ما يقرب منه، مع أن مكيا لم يشهد القصة فممن سمعها؟ وفي أقل من هذا ما يتضح به نكارة القصة على هذا الوجه وبطلانها، ولو كان السبط ثقة لاتجه الحمل على ابن طاهر وتثبت مجازفته، لكن حال السبط كما علمت، وقد حكاها غيره عن ابن طاهر على وجهٍ يغتفر في الجملة، فالحمل على السبط». اهـ.

---

(١) انظر: ترجمة ابن طاهر في هذا القسم.

ابن فُورَك

(ت٦٠٤هـ)

وصفه الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٤٢) بـ:

«المُتَجَهِّمُ الذي حَذا حَذْوَ ابنِ الثَّلْجِي في كتابه الذي صنفه في تحريفِ أحاديثِ الصفاتِ والطعنِ فيها»[(١)]. اهـ.

قلت:

هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢١٤):

كان أشعريا، رأسا في فَنِّ الكلام، أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري.

***

(١) ليس العيبُ على ابنِ فَوْرَك في هذا، فهو مَشْرَبُهُ، وكُلُّ إناءٍ يَنضحُ بما فيه، ولكنَّ المَلامَ على الشُّرَّاحِ من أهل الحديث الذين أكثروا من النقل عنه في تأويل الصفات وتحريفها، والله المستعان.

ابن الثلجي

(ت٢٦٦هـ)

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٥٢):

«كان ابنُ الثَّلْجِيِّ مِنْ أتباعِ بِشر المريسي، جهميًّا داعيةً عدوًّا للسنة وأهلها، قال مَرة: «عند أحمد بن حنبل كتبُ الزندقة، وأَوْصَى أن لا يُعطَى من وصيته إلا من يقول: القرآن مخلوق. ولم أر من وثقه، بل اتهموه وكذبوه، قال ابن عدي: «كان يضع أحاديث في التشبيه، وينسبها إلى أصحاب الحديث، يثلبهم بذلك». وذكر ما رواه عن حبان بن هلال، وحبان ثقة، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إن اللَّه خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها»[(١)]. وكذبه أيضًا الساجي، والأزدي، وموسى بن القاسم الأشيب.

فأما ما نُسب إليه من التوسع في الفقه وإظهار التعبد فلا يدفع ما تقدم، وحكايته هذه يلوح عليها الكذب... الحمل فيها على ابن الثلجي كما ذكر الذهبي». اهـ.

وقال الذهبي في ترجمة حماد من «الميزان»: «ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقَدِ اتُّهِم، نسأل اللَّه السلامة». اهـ.كلام **المعلمي**.

قول بعض أهل العلم في ابن الثلجي:

في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٥٠):

«كان فقيه أهل العراق في وقته، وهو من أصحاب الحسن بن زياد اللؤلؤي... وكان يذهب إلى الوقف في القرآن.

... عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل قال: سمعت القواريري يقول قبل أن يموت بعشرة أيام -وذكر ابن الثلجي- فقال: هو كافر. فذكرت ذلك لإسماعيل القاضي، فسكت، فقلت له: ما أكفره إلا بشيء سمعه منه، قال: نعم.

---

(١) انظر «الكامل» (٢/ ٢٦٠)، و(٦/ ٢٩١).

... أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، عن عمه أبي علي عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان، أنه سأل أحمد بن حنبل عن ابن الثلجي، فقال: مبتدع صاحب هوى.

أخبرني أبو بكر البرقاني، حدثني محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الملك الأدمي، حدثنا محمد بن علي بن أبي داود البصري، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، قال: فأما محمد بن شجاع الثلجي فكان كذابا، احتال في إبطال الحديث عن رسول الله ﷺ ورَدِّه نصرةً لأبي حنيفة ورأيه.

حدثني أحمد بن محمد المستملي، أخبرنا محمد بن جعفر الوراق، أخبرنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ، قال: محمد بن شجاع الثلجي البغدادي كذاب لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه عن الدين... اهـ.

***

ابن قتيبة

(ت٢٧٦هـ)

١- قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٩٤):

«ابن قتيبة لا شأن له بمعرفة الرواية والخطأ والصواب فيها وأحوال الرواة ومراتبهم؛ وإنما فنُّه معرفة اللغة والغريب والأدب». اهـ.

٢- ونقل الشيخ **المعلمي** في مبحث رواية المبتدع من «التنكيل» (١/ ٤٧) عن ابن قتيبة كلامًا يتعلق بهذا المبحث، فناقشه وفَنَّدَهُ، ثم قال (ص٤٩):

«وعلى كل حال فابن قتيبة على فضله ليس هذا فَنَّهُ، ولذلك لم يعرج أحد من أئمة الأصول والمصطلح على حكاية قوله ذلك فيما أعلم. واللَّه الموفق». اهـ.

قلت:

هو أبو محمد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري وقيل المروزي الكاتب صاحب التصانيف، نزل بغداد وصنف وجمع.

قال الخطيب: كان ثقة دينا فاضلا.

قال الذهبي في «السير»: (١٣/ ٢٩٨):

«كان رأسا في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، وقال أبو بكر البيهقي: كان يرى رأي الكرامية، ونقل صاحب «مرآة الزمان» بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال: كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه.

قلت: هذا لم يصح، وإن صح عنه فسحقا له، فما في الدين محاباة.

وقال مسعود السجزي: سمعت أبا عبد اللَّه الحاكم، يقول: «أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب».

قلت: هذه مجازفة وقلة ورع، فما علمت أحدا اتهمه بالكذب قبل هذه القولة، بل قال الخطيب: إنه ثقة.

وقد أنبأني أحمد بن سلامة عن حماد الحراني أنه سمع السلفي ينكر على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة، ويقول: ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب.

قلت: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية، ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن تُمَرَّ ولا تتأول. فاللَّه أعلم.

... والرجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمة، وعلوم مهمة.

... قيل لابن أصبغ: فكتابه في الفقه كان ينفق عنه؟ قال: لا واللَّه، لقد ذاكرت الطبري وابن سريج، وكانا من أهل النظر، وقلت: كيف كتاب ابن قتيبة في الفقه؟ فقالا: ليس بشيء. ولا كتاب أبي عبيد في الفقه... قالا: ليس هؤلاء لهذا، بالحَري أن تصح لهما اللغة، فإذا أردت الفقه فكتب الشافعي وداود ونظرائهما.

قال قاسم بن أصبغ: كنا عند ابن قتيبة، فأتوه بأيديهم المحابر، فقال: اللهم سلمنا منهم فقعدوا، ثم قالوا: حَدِّثْنا رحمك اللَّه. قال: ليس أنا ممن يحدث، إنما هذه الأوضاع، فمن أحب؟ قالوا له: ما يحل لك هذا، فحدِّثْنا بما عندك عن إسحاق بن راهويه؛ فإنا لا نجد فيه إلا طبقتك، وأنت عندنا أوثق. قال: لست أحدث، ثم قال لهم: تسألوني أن أحدث وببغداد ثمانمائة محدث كلهم مثل مشايخي، لست أفعل، فلم يحدثهم بشيء». اهـ.

***

ابن خـراش

(ت٢٨٣هـ)

هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي.

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة هشام بن عروة من «التنكيل» (١/ ٥٠٣):

«... بَقِيَ ما قيل: إن هشامًا كان يدلس، قال يعقوب بن سفيان: «ثقة ثبت لم يُنْكَر عليه إلا بعدما صار إلى العراق؛ فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشامًا تسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكأن تسهله أنه أرسل عن أبيه [مما] كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.

وجاء عن ابن خراش ما يُفهم منه هذا المعنى وقد تُفهم منه زيادة لا دليل عليها، فلا تُقبل من ابن خراش...». اهـ.

قلت:

قال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٢٢):

«سمعت عبدان نسبه إلى الضعف... وقد ذكر لي عبدان أن ابن خراش حدَّث بأحاديثَ مراسيل أوصلها، ومواقيف رفعها... سمعت عبدان يقول: وحمل ابن خراش إلى بندار جزأين صنفهما في مثالب الشيخين، فأجازه بألفي درهم، فبنى بذلك حجرة ببغداد ليحدث فيها فما مُتِّعَ بها، ومات حين فرغ منها.

وسمعت أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة يقول: كان ابن خراش في الكوفة إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول لي: هذا لا يَنفق إلا عندي وعندك يا أبا العباس.

وسمعت عبد الملك بن محمد أبا نعيم يثني على ابن خراش هذا، وقال: ما رأيت أحفظ منه، لا يُذكر له شيخ من الشيوخ والأبواب إلا مَرَّ فيه.

وابن خراش هذا هو أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق، وكان له مجلس مذاكرة لنفسه على حدة، إنما ذكر عنه شيء من التشيع كما ذكره عبدان، فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب». اهـ.

وفي «سؤالات حمزة للدارقطني» (٣٤١): «سألت أحمد بن عبدان عن عبد الرحمن ابن يوسف بن خراش يقبل قوله؟ قال: لم أسمع فيه شيئا، سألت أبا زرعة محمد بن يوسف الجرجاني عن عبد الرحمن بن خراش فقال: كان أخرج مثالب الشيخين وكان رافضيًّا». اهـ.

وصفه الذهبي في «السير» (١٣/ ٥٠٨) بـ: الحافظ الناقد البارع... ثم نقل ما سبق عن ابن عدي، ثم قال: «هذا مُعَثَّرٌ مخذولٌ، كان علمه وبالا، وسعيه ضلالا، نعوذ بالله من الشقاء». اهـ.

وقال في «الميزان»: «هذا واللهِ الشيخُ المُعَثَّر الذي ضل سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضة». اهـ.

***

ابن نمير

(ت٢٣٤هـ)

هو محمد بن عبد الله بن نمير الحافظ أبو عبد الرحمن الهمداني ثم الخارفي مولاهم الكوفي من أقران أحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

* قال الشيخ **المعلمي** في «الموضح» (٢/ ٤٢٦):

«ثبت متقن فاضل، إليه المنتهى في معرفة شيوخ الكوفيين حتى كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان فيهم ما يقوله». اهـ.

قلت:

قال الذهبي في «السير» (١١/ ٤٥٥):

«كان رأسا في العلم والعمل. قال أبو إسماعيل الترمذي: كان أحمد بن حنبل يعظم محمد بن عبد الله بن نمير تعظيما عجيبا، ويقول: أي فتى هو؟! وقال إبراهيم بن مسعود الهمذاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: محمد بن عبد الله بن نمير درة العراق.

قال علي بن الحسين بن الجنيد الحافظ: كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخٍ ما يقول ابن نمير فيهم يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده.

* * *

عثمان بن أبي شيبة

(ت٢٣٩هـ)

تعنته في الرجال:

١- قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة: الحسن بن الربيع أبي علي البجلي الكوفي من «التنكيل» رقم (٧٥):

«عثمان على قلة كلامه في الرجال يتعنت».

٢- وقال أيضًا: «نقل ابن شاهين عن عثمان قوله في الحسن: «صدوق وليس بحجة». فقال **المعلمي**:

«كلمة ليس بحجة لا تنافي الثقة، فقد قال عثمان نفسه في أحمد بن عبد الله بن يونس الثقة المأمون: ثقة وليس بحجة». وراجع فتح المغيث (ص١٥٧)». اهـ.

وانظر ترجمة الحسن من قسم التراجم من هذا الكتاب رقم (١٨١).

٣- وفي ترجمة: إسرائيل بن يونس من الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٠) قول ابن مهدي فيه: «كان إسرائيل في الحديث لصًّا يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا».

فعلق الشيخ **المعلمي** بقوله:

«في «التهذيب» (٢٦٣): قال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لص يسرق الحديث.

كذا قال، والمعروف عن ابن مهدي توثيق إسرائيل والثناء عليه. وفي «التهذيب»: وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري».

فكلمة «يسرق الحديث» إنما هي من قول عثمان، فسَّر بها كلمة «لص» والصواب ما قاله المؤلف». اهـ. يعني بالمؤلف: ابن أبي حاتم.

***

دحيـــم

(ت٢٤٥هـ)

هو أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي قاضي مدينة طبرية.

في «الفوائد» (ص٤٦٤) حديث: «في السماء الدنيا بيت يقال له: المعمور بحيال هذه الكعبة...».

قال ابن الجوزي: هو موضوع؛ آفته روح بن جناح... قال السيوطي: ما هو بموضوع... وروح لم يتهم بالكذب، بل قال النسائي وغيره: ليس بالقوي. ووثقه دحيم. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

فقال الشيخ **المعلمي**:

«توثيقُ دحيم لا يُعارضُ توهينَ غيرِهِ من أئمة النقد؛ فإن دحيمًا ينظر إلى سيرة الرجل، ولا يُمْعِنُ النظرَ في حديثه، وهذا الحديث قد أنكره الأئمة إنكارًا شديدًا، منهم: الجوزجاني والحاكم أبو أحمد والعقيلي وغيرهم، وهو منكر جدًّا سندًا ومتنًا...». اهـ.

قلت:

قال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٥٠): «أحد حفاظ الأئمة، متفق عليه، مخرج في «الصحيحين»، روى عن أصحاب الأوزاعي وأصحاب مالك، وروى عن ابن عيينة، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم... سمعت محمد بن علي الفرضي والحسن بن عبد الرزاق يقولان: سمعنا سليمان بن يزيد الفامي يقول: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي يقول: لم أر بالشام مثل دحيم، ولا بالعراق مثل عمرو بن علي». اهـ.

وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٥١٥):

«القاضي الإمام الفقيه الحافظ محدث الشام... وعُنِيَ بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل... قال ابن أبي حاتم: كان يُعرف بدحيم اليتيم، فسمعت أبي يقول: كان دحيم يميز ويضبط وهو ثقة. وقال النسائي: ثقة مأمون... قال عبدان: سمعت الحسن بن علي بن بحر يقول: قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة ومائتين، فرأيت أبي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وخلف بن سالم بين يديه كالصبيان قعودا.

قلت: هؤلاء أكبر منه، ولكن أكرموه؛ لكونه قادما، واحترموه لحفظه. قال أحمد العجلي: دحيم ثقة، كان يختلف إلى بغداد، فذكروا: الفئة الباغية هم أهل الشام، فقال: من قال هذا فهو ابن الفاعلة، فنكب عنه الناس، ثم سمعوا منه.

قلت: هذه هفوة من نصب، أو لعله قصد الكف عن التشغيب بتشغيب. قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: دحيم حجة، لم يكن بدمشق في زمانه مثله. قال المروذي: سمعت أحمد بن حنبل يثني على دحيم ويقول: هو عاقل ركين. وقال الدارقطني: ثقة. وقال أبو أحمد بن عدي: هو أوثق من حرملة». اهـ.

***

العجلي

(ت٢٦١هـ)

١- قال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٢٢):

«قد استقرأت كثيرًا من توثيق العجلي، فبان لي أنه نحو من ابن حبان».

٢- وفيه (ص٦٤):

«كلمة ثقة عنده لا تفيد أكثر مما تفيده كلمة صدوق عند غيره، بل دون ذلك».

وفيه (ص٢٢٠):

«متسمح جدًّا».

٥- وفيه (ص٢٨٢):

«العجلي مثل ابن حبان أو أشد تسهلا في توثيق التابعين كما يعلم بالاستقراء». اهـ.

٦- وفيه (ص٤٨٥):

«العجلي متسمح جدًّا، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول» تابعي ثقة «في المجاهيل وفي بعض المذمومين؛ كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباتة». اهـ.

٧- وفي «الأنوار الكاشفة» (٦٨): «توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع».

٨- وفي «التنكيل» (١/ ٦٦): «العجلي قريب من ابن حبان في توثيق المجاهيل من القدماء».

***

ابن أبي خيثمة

(ت٢٧٩هـ)

ذكر الكوثري أنه نُسب إلى القدر، وكان مختصًّا بعلي بن عيسى.

فقال الشيخ **المعلمي** (١/ ٢٧٣):

«أما ابن أبي خيثمة فقال الدارقطني: «ثقة مأمون». وقال الخطيب: «كان ثقة عالمًا متقنًا حافظًا» هكذا في «تذكرة الحفاظ»، و«لسان الميزان». ووقع في «تاريخ بغداد»: «متفننًا» بدل «متقنًا». وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: الحافظ الحجة الإمام».

فأما القَدَر، فلو ثبت عنه لم يضره كما سلف في القواعد، فكيف وهو غير ثابت؟ إذ لا يُدرى من الناس الذين نسبوه إليه؟ وما مستندهم في تلك النسبة؟

وأما اختصاصه بعلي بن عيسى، فالظاهر أن الفرغاني لم يذكرها على جهة الذم؛ إذ ليس فيها ما يقتضيه؛ فإن علي بن عيسى الوزير كان من خيار الوزراء مع مشاركته في العلم وعنايته بالعلماء، واختصاص ابن أبي خيثمة به إنما كان لعلقة العلم». اهـ.

***

ابن محرز

راوي السؤالات عن ابن معين

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز.

قال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٣٥٠):

«له ترجمة في تاريخ بغداد، لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين، وعنه جعفر بن درستويه». اهـ. «التاريخ» (٥/ ٨٣).

قال أبو أنس:

لم أجد له ترجمةً سوى في هذا الموضع، وقد أكثر الخطيب مع ذلك من النقل في تاريخه عن ابن معين من طريقه عنه، ولم أر من غمز ابنَ محرز في شيءٍ مِنْ نقله عن ابن معين، وربما احتاج الأمر إلى سَبْرِ رواياتِ ابن محرز عن ابن معين، ومقارنتها برواية غيره عنه؛ ليتضح ما شارك فيه غيره مما خالف فيه، مع الأخذ في الاعتبار أن ابن معين مما يكثر اختلاف قوله في الرجل الواحد.

* * *

موسى بن عقبة

صاحب «المغازي»

(ت١٤١هـ)

قال الشيخ **المعلمي** في «رسالة مقام إبراهيم» (ص١٨٦):

«ثقة، أدرك بعض الصحابة، لكن ذكروا أنه تتبع المغازي بعد كِبَرِ سِنِّهِ؛ فربما يسمع ممن هو دونه». اهـ.

قال أبو أنس:

في «سير النبلاء» (٦/ ١٤٤) قال إبراهيم بن المنذر: حدثني مطرف ومعن ومحمد ابن الضحاك قالوا: كان مالك إذا سئل عن المغازي قال: عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة؛ فإنها أصح المغازي. وقال أيضًا: سمعت محمد بن طلحة سمعت مالكا يقول: عليكم بمغازي موسى؛ فإنه رجل ثقة، طلبها على كبر السن؛ لِيُقَيِّدَ من شهد مع رسول الله ﷺ، ولم يُكَثِّرْ كما كَثَّر غيره.

قلت: هذا تعريضٌ بابن إسحاق، ولا ريب أن ابن إسحاق كَثَّرَ وطوَّل بأنساب مستوفاة، اختصارُها أملحُ، وبأشعارٍ غيرِ طائلةٍ حذفُها أرجحُ، وبآثارٍ لم تُصَحَّحْ، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ورواية ما فاته.

وأما مغازي موسى بن عقبة فهي في مجلد ليس بالكبير، سمعناها وغالبها صحيح ومرسل جيد، لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتتمة...

إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا سفيان بن عيينة قال: كان بالمدينة شيخ يقال له: شرحبيل أبو سعد، وكان من أعلم الناس بالمغازي، قال: فاتهموه أن يكون يجعل لمن لا سابقة له سابقة، وكان قد احتاج، فأسقطوا مغازيه وعلمه. قال إبراهيم: فذكرت هذا لمحمد بن طلحة بن الطويل، ولم يكن أحد أعلم بالمغازي منه، فقال لي: كان شرحبيل أبو سعد عالما بالمغازي، فاتهموه أن يكون يدخل فيهم من لم يشهد بدرا ومن قتل يوم أحد والهجرة ومن لم يكن منهم، وكان قد احتاج فسقط عند الناس.

فسمع بذلك موسى بن عقبة، فقال: وإن الناس قد اجترءوا على هذا؟ فدب على كبر السن، وقيد من شهد بدرا وأحدا، ومن هاجر إلى الحبشة والمدينة، وكتب ذلك...

قال أبو أنس:

«التحديث عن الصغار»، أو: تحديثُ الرجلِ عمَّنْ هو أصغرُ منه، هو من مظنَّاتِ الخطأ وأسبابِ التعليل المعروفة؛ وذلك لأنه مظنة عدم ضبط الراوي عمن يصغره.

من الشواهد على ذلك:

* قول يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» (٢/ ١٧٢):

حدثني الفضل بن زياد، قال: قال أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل: أبو بكر - يعني: ابن عياش - يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين وعاصم، وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق، أو نحو هذا. اهـ. وهو في «تاريخ بغداد» أيضًا (١٤/ ٣٧٩).

* وفي كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله ابن الإمام أحمد رقم (٩٥٠):

«سمعت أبي يذكر عن يحيى بن سعيد القطان قال: كان ثور - يعني: ابن يزيد بن زياد أبو خالد الشامي الحمصي - إذا حدثني بحديث عن رجل لا أعرفه، قلت: أنت أكبر أو هذا؟ فإذا قال: هو أكبر مني، كتبته، وإذا قال: أصغر مني، لم أكتبه». اهـ.

* وفيه رقم (١٢٥٣):

«سمعت أبي يقول: قال وكيع: وجدناه عند أبي عوانة، عن سليمان بن أبي العتيك، عن أبي معشر، عن إبراهيم: كره الكراريس.

قال أبي: كان وكيع إذا حدث عن مثل أبي عوانة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة يقول: وجدناه عند أبي عوانة، وجدناه عند حماد بن زيد؛ يستصغرهم». اهـ.

وفي المسألةِ شواهدُ ونصوصٌ أخرى، تراها مع شيء من الشرح والبيان في كتابي: «**ثمرات النخيل في شرح أسباب التعليل**» وهو قيد الجمع، يسر الله إتمامه.

الحكيم الترمذي

صاحب «نوادر الأصول»

(٢٤٠-٣٢٠هـ) تقريبا

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الترمذي المؤذن.

١- قال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٢٢٦):

«... إنما ذكرت هذا ليُعرف أن غالب ما ينفرد به الحكيم الترمذي هو من هذه الأكاذيب، وله ترجمة في لسان الميزان (٥/ ٣٠٨)».

٢- وقال في الفوائد أيضًا (ص٢٤٨):

«وتفرد نوادر الأصول بحديث يدل على سقوطه».

قال أبو أنس:

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٣٩): كان ذا رحلةٍ ومعرفةٍ، وله مصنفاتٌ وفضائلُ...

وله حكم ومواعظ وجلالة، لولا هفوة بدت منه...

قال أبو عبد الرحمن السلمي: أخرجوا الحكيم من ترمذ، وشهدوا عليه بالكفر وذلك بسبب تصنيفه كتاب: «ختم الولاية»، وكتاب «علل الشريعة»، وقالوا: إنه يقول: إن للأولياء خاتما كالأنبياء لهم خاتم، وإنه يفضل الولاية على النبوة، واحتج بحديث: «يغبطهم النبيون والشهداء» فقدم بلخ، فقبلوه لموافقته لهم في المذهب.

وقال السلمي: هُجر لتصنيفه كتاب: «ختم الولاية»، و«علل الشريعة»، وليس فيه ما يوجب ذلك، ولكن لِبُعْد فَهمهم عنه.

قلت: كذا تُكلم في السلمي من أجل تأليفه كتاب: «حقائق التفسير»، فيا ليته لم يؤلفه، فنعوذ بالله من الإشارات الحَلاجية، والشطحات البسطامية، وتصوف الاتحادية، فواحزناه على غربة الإسلام والسنة.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. اهـ.

وقال الحافظ في «اللسان»:

«ذكره القاضي كمال الدين بن العديم صاحب «تاريخ حلب» في جزءٍ له سماه: «اللمحة في الردّ على ابن طلحة» قال فيه: «وهذا الحكيم الترمذي لم يكن من أهل الحديث وروايته، ولا عِلْمَ له بطرقه وصناعته، وإنما كان فيه الكلام على إشارات الصوفية والطرائق ودعوى الكشف عن الأمور الغامضة والحقائق...».

* * *